

**بيان لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي،
بعد لقاءهم نظيرهم الأميركي،* يعلنون فيه إنهاء المقاطعة
الاقتصادية لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة
نيويورك، 30/9/1994.****

إن دول المجلس أكدت على الدوام حرصها على تعزيز التعاون مع شركائها التجاريين في المجالات المختلفة، وعلى صعيد المقاطعة العربية لإسرائيل اتخذت الإجراءات اللازمة لحماية المصالح المشتركة وضمان عدم الإضرار بمصالح المؤسسات الاقتصادية والتجارية لشركائها التجاريين. ونتيجة لهذه الإجراءات فإنه من الناحية العملية لم تعد المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة تلحق أي ضرر بمصالح هذه المؤسسات.

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ أيد مسيرة السلام في الشرق الأوسط ومنذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد، وإذ يدرك أهمية الانفراجات التي تحققت حتى الآن، خصوصاً على المسارين الفلسطيني والأردني، والتي تتضمن اتفاقات تغطي جوانب التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وكل من الأردن وفلسطين، فإنه ينظر باهتمام إلى مسألة إجراء مراجعة لأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل لتأخذ في الاعتبار التقدم الذي جرى إحرازه والمتطلبات الموضوعية لمستقبل عملية السلام.

وبما أن موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل من المواضيع التي تقرر في إطار جامعة الدول العربية وأنه لا بد من مراجعتها لتأخذ في الاعتبار مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط ومتطلباتها، فإن دول المجلس ستؤيد أي مبادرة يتم طرحها لهذا الغرض في إطار جامعة الدول العربية، وترى أن تبني الأطراف العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات الثنائية، بصورة جماعية أو منفردة، سيسهل هذه المراجعة المقصودة، ويوفر لها الحظ الأكبر من النجاح.

* وارن كريستوفر.

** "الحياة" (لندن)، 1994/10/2. وقد تلا البيان وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx